الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
الغاية ١٦-٣: تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع إلى العدالة
المؤشر ١٦-٣-٢: المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

مجموع عدد الأشخاص المحتجزين غير المحكوم عليهم، كنسبة مئوية من مجموع عدد الأشخاص المحتجزين، في تاريخ محدد.

الأساس المنطقي:

ويشير هذا المؤشر إلى الاحترام العام لمبدأ عدم إبقاء الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة رهن الاحتجاز من دون مبرر. وهذا، بدوره، يقوم على جوانب من الحق في افتراض براءة المتّهم حتى تثبت إدانته. من منظور إنمائي، فإن الاستخدام الواسع النطاق للاحتجاز قبل إصدار الحكم عندما لا يكون ضروريًا لأسباب مثل منع الفرار، وحماية الضحايا أو الشهود، أو منع ارتكاب جرائم أخرى، من شأنه أن يشتّت موارد نظام العدالة الجنائية، وأن يفرض أعباء مالية وبطالة على المتهم وعائلته. ويمكن لقياس المدى النسبي الذي يستخدم فيه الاحتجاز قبل صدور الحكم أن يوفر الأدلة لمساعدة البلدان في خفض هذه الأعباء وضمان استخدامها المتناسب.

المفاهيم:

يشير مصطلح "المحكوم" إلى الشخص الخاضع لإجراءات جنائية والذي صدر بحقّه قرار من سلطة مختصة بشأن إدانته أو تبرئته. لأغراض هذا المؤشر، يعتبر الأشخاص الذين حصلوا على قرار "غير نهائي" (مثل ما إذا كانت الإدانة عرضة للطعن) من الأشخاص "المحكومين".

التعليقات والقيود:

تتعلق الغاية بالمفاهيم المتعددة الأبعاد لسيادة القانون والوصول إلى العدالة، وهناك حاجة إلى مؤشرين على الأقل لتغطية العناصر الرئيسة للوصول إلى العدالة وكفاءة نظام العدالة. يغطي المؤشر المقترح 16-3-2 كفاءة نظام العدالة.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

مجموع عدد الأشخاص المحتجزين غير المحكوم عليهم مقسومٌ على مجموع عدد الأشخاص المحتجزين في تاريخ محدد.

التفصيل:

التفصيل الموصى به لهذا المؤشر هو:
- العمر والجنس
- مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة (من دون حكم)

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

إذا كانت جميع القيم الخاصة بفترة معينة وببلد معين ناقصة، فيتم ترك القيم الناقصة فارغة. أما في حالة فقدان سنوات معينة فقط في هذه الفترة، فيتم ترك القيم الناقصة لتلك السنة فارغة ولا تؤخذ في الاعتبار عند حساب متوسط ثلاث سنوات لهذا البلد.

- على المستويين الإقليمي والعالمي

يتم ترك القيم الناقصة فارغة ولا تؤخذ في الاعتبار عند احتساب المتوسطات الاقليمية.

المجاميع الإقليمية:

المتوسطات الموزونة هي الطريقة الأفضل لاحتساب متوسط المعدلات الإقليمية والعالمية. لهذا الغرض، يتم الحصول على المتوسطات الإقليمية لنسبة المعتقلين غير المحكوم عليهم بجمع عدد الأشخاص غير المحكوم عليهم المحتجزين في المنطقة وقسمة المجموع على مجموع عدد الأشخاص المحتجزين في المنطقة. وبالمثل، يتم الحصول على المعدلات العالمية لنسبة المحتجزين غير المحكوم عليهم بجمع عدد الأشخاص غير المحكوم عليهم المحتجزين في دول العالم وقسمة المجموع على مجموع عدد الأشخاص المحتجزين على الصعيد العالمي.

مصادر التفاوت:

إنّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لا يجمع البيانات إلا من المصادر الوطنية، وبالتالي لا يُفترض وجود اختلافات بين القيم.

مصادر البيانات

وصف:

يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بجمع البيانات عن السجون من خلال جمع البيانات السنوي (مسح الأمم المتحدة بشأن اتجاهات الجريمة، UN-CTS). ويتم تسهيل عملية جمع البيانات عبر مسح الأمم المتحدة بشأن اتجاهات الجريمة UN-CTS من خلال شبكة تضم أكثر من 130 جهة تنسيق وطنية تعينها السلطات المسؤولة. تتوفر بيانات عن المحتجزين غير المحبوسين والمجموعين من UN-CTS في 114 دولة. يمكن أن تتحسن التغطية القطرية إذا تم تضمين مصادر أخرى (مؤسسات بحثية ومنظمات غير حكومية) (تتوفر بيانات عن 60 دولة إضافية، وبذلك يصل الإجمالي للفترة من 2012-2014 إلى 174 دولة). وتتوفّر البيانات لنقطتين في الوقت نفسه (2003-2005 و2012-2014 متوسط ثلاث سنوات) متاحة ل144 دولة.

عملية الجمع:

هناك نظام موحد لجمع البيانات السنوية بشأن الجريمة والعدالة الجنائية (المسح الخاص باتجاهات الجريمة UN-CTS) الذي يمثل القاعدة للبيانات الخاصة بجرائم القتل. ويعتمد جمع بيانات المسح الخاص باتجاهات الجريمة بشكل كبير على شبكة جهات التنسيق الوطنية، وهي عبارة عن مؤسسات أو فعاليات معيّنة من قبل الدول ولديها القدرة الفنية والدور لإنتاج بيانات حول الجريمة والعدالة الجنائية (حوالي 130 جهة تنسيق معيّنة بدءً من عام 2016). وبالإضافة إلى ذلك، تُستكمل هذه البيانات للبلدان ذات القيم الناقصة مع البيانات الرسمية التي يجمعها معهد بحوث السياسات الجنائية (موجز السجون العالمي)، التي تجمع البيانات مباشرة من إدارات السجون الوطنية أو من مواقع وزارات العدل أو غيرها من الوكالات الرسمية. وللمزيد من عمليات الإبلاغ لأهداف التنمية المستدامة سيتم إرسال بيانات إلى البلدان للتشاور قبل النشر.

توافر البيانات

الوصف:

ترتبط الغاية بالمفاهيم المتعددة الأبعاد لسيادة القانون وتحقيق العدالة، وهناك حاجة إلى مؤشرين على الأقل لتغطية العناصر الرئيسة للوصول إلى العدالة وكفاءة نظام العدالة. يغطي المؤشر المقترح 16-3-2 كفاءة نظام العدالة.

السلاسل الزمنية:

2003-2014

الجدول الزمني

جمع البيانات:

الربع الثالث إلى السادس من 2016

إصدار البيانات:

الربع الثاني 2017 (بيانات عام 2015)

الجهات المزوّدة بالبيانات

سلطة السجون الوطنية، من خلال جهة التنسيق التابعة لمسح الأمم المتحدة الخاص باتجاهات الجريمة

الجهات المجمّعة للبيانات

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

المراجع

دليل الموارد الموحّدة:

www.unodc.org

المراجع:

ترد التعاريف والبيانات الوصفية الأخرى في التوجيهات المتعلقة بمسوح الأمم المتحدة الخاصة باتجاهات الجريمة (UN-CTS) بشأن جمع المعلومات عن الأشخاص المحتجزين، وكذلك تتوفّر أمثلة عن جمع البيانات، في دليل الأمم المتحدة لتطوير إحصاءات نظام العدالة الجنائية، وكذلك (بالنسبة للأطفال)، في دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة / اليونيسف لقياس مؤشرات القضاء المختصّ بالأحداث.